



أحمد عبادي  
رئيس اللجنة



لطيفة بناكريم  
مقررة الموضوع

## تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنين في تدبير الشأن العام

يسعى هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، إلى استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام. هذا، وعلى الرغم من التقدم المحقق مع اعتماد الوثيقة الدستورية التي أرست إطاراً مؤسسياً للديمقراطية التشاركية، لا يزال الأعمال الفعلية لمختلف الآليات التشاركية في حاجة للمزيد من جهود التحسين. وفي هذا الصدد، يقدم المجلس جملة من مداخل التطوير الكفيلة بتعزيز هذه الآليات، وضمان فعليتها، والنهوض بثقافة المشاركة الفاعلة والدَّامجة. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس على هذا الرأي بالإجماع خلال دورتها 157 العادية، المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2024.

لقد نص دستور المملكة على آليات مبتكرة في مجال المشاركة المواطنية، تهم أساساً العرائض والملتمسات في مجال التشريع، ومأسسة الحوار والتشاور العمومي على المستوى الوطني والترابي، مما يتيح للمواطنين والمواطنات إمكانية المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في مسلسل اتخاذ القرار. إلا أنه يلاحظ أن اللجوء إلى هذه الآليات التشاركية لا يزال محدوداً، إذ ثمة عدد من الإكراهات التي لا تشجع على الانخراط في هذه الآليات، منها ما يرتبط بنقص المعلومة، والطابع المعقد للمسااطر، وضعف التملك من قِبَل الفاعلين المعنيين.

ويأتي هذا اللجوء المحدود إلى هذه الآليات التشاركية، حسب إفادات الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم واستناداً إلى نتائج البحث الميداني الذي أجراه المجلس في هذا الشأن، في سياق تتقوى فيه الرغبة في المشاركة، لا سيما لدى الشباب. ويعكس هذا الطموح تحولاً عميقاً في سلوك وانتظارات المواطنين والمواطنات، إذ باتوا يتطلعون إلى المشاركة الفاعلة في القرار العمومي، وتعزيز شفافية المؤسسات ومسؤوليتها، ومن ثم المساهمة في النهوض بديمقراطية أكثر تشاركية وأكثر إدماجاً.

ومن أجل الانخراط في هذه الدينامية، وسعيًا إلى الاستجابة لهذه الانتظارات، أطلقت هيئات وطنية ومؤسسات عمومية عدداً من المبادرات المبتكرة في مجال الاستشارة والتشاور المواطن. غير أنه، في ظل غياب إطار قانوني بمقاربة ومعايير موحدة، غالباً ما تقوم كل إدارة أو مؤسسة عمومية أو جماعة ترابية بتحديد كفاءات تنفيذ الاستشارات المواطنية وفق رؤيتها الخاصة. وهو ما يؤدي إلى تبني مقاربات متباينة، مما يحد من فهمها واستيعابها من لدن الفاعلين. علاوة على ذلك، فإن عدم التفاعل الممنهج مع نتائج الاستشارات العمومية، سواء فيما يتعلق بالحاجيات أو القوة الاقتراحية المعبر عنها، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع تدريجي في مشاركة المواطنين والمواطنات، وقد يفضي، على المدى البعيد، إلى إضعاف منسوب الثقة في المؤسسات.

◀ تطوير وتنويع آليات الحوار والتشاور المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بما يكفل إشراك المواطنين والمواطنات في بلورة «برنامج عمل الجماعة»، و«برنامج تنمية العمالة أو الإقليم»، و«برنامج التنمية الجهوية».

◀ النهوض بالميزانية التشاركية وتشجيع تملكها الجماعي ودمجها ضمن ممارسات الحكامة الترابية.

◀ تعزيز التواصل بين المواطنين والمواطنين والمنتخبين المحليين، من خلال وضع قنوات تواصلية دائمة (من قبيل المنصات الرقمية) من أجل إرساء تفاعل مباشر وتقاسم المعلومات المفيدة حول انشغالات الساكنة واحتياجاتها المختلفة.

◀ تحفيز الانخراط المواطن في الشأن العام، منذ سن مبكرة، وذلك عبر تضمين مبادئه في المناهج التعليمية، ومن خلال دعم المبادرات الجموعية والمؤسسية الرامية إلى تعزيز ثقافة المشاركة المواطنية.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز وتنويع الآليات التشاركية الموجودة من أجل ضمان انخراط أوسع وأكثر إدماجاً وفعالية للمواطنين والمواطنات. ويتمثل الطموح المنشود في إرساء زخم تشاركي قوي، بحيث يشعر في ظلّه كل مواطن (ة) بأنه محل اهتمام وأن صوته مسموع، وبأنه فاعل مشارك بشكل كامل في بناء حاضر ومستقبل البلاد. وتهدف هذه الدينامية إلى تعزيز الثقة في المؤسسات، وذلك من خلال تشجيع الحوار البناء وترسيخ ثقافة المشاركة الفاعلة والدّامجة على جميع المستويات.

ولتحقيق هذه الغاية، يقدم المجلس مجموعة من التوصيات نذكر منها ما يلي

◀ ضمان الأعمال الفعلية للآليات التشاركية (العرائض والملتمسات في مجال التشريع) المنصوص عليها في الدستور، وتسريع مسلسل تبسيط مساطرها بغية جعلها متاحة للولوج بشكل أكبر.

◀ جعل التكنولوجيا الرقمية رافعة للنهوض بالديمقراطية التشاركية من خلال وضع آليات مبتكرة، من قبيل العرائض الإلكترونية، وذلك بهدف تعزيز الانخراط المواطن في الشأن العام.

◀ توسيع إمكانية تقديم العرائض الوطنية لتشمل الجمعيات كذلك إلى جانب المواطنين والمواطنات.

◀ تعميم المبادرات المبتكرة في مجال المشاركة المواطنية التي أبانت عن نجاعتها، وذلك ارتكازاً على عملية تقييم دقيقة ومستندة على معطيات موثوقة.